مجلة أبعاد ISSN : 2353 – 0030 EISSN: 2602-697X
مجلد 08، العدد 02، 2021

مساهمة المنتخب المحلي في خلق ديناميكية لتحقيق مشروع التنمية المحلية من خلال برامج وكالة التنمية الاجتماعية

برنامج الجزائر البيضاء أنموذجا

The contribution of the municipal deputy to creating a dynamism for realization of local development project trough the programs of social development agency

Aljazair al bayda programs as a model

بوعناني براهيم [1*] brahim.bouanani@univ-sba.dz
لبعير بلعباس [2] labair44_abbes@yahoo.fr
[1] جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس (الجزائر)
[2] جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس (الجزائر)

****

تاريخ الإرسال: 2021/09/03	تاريخ القبول: 2021/12/04	تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: استعمل مفهوم التنمية في عدة مقاربات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، مما جعلنا ننزل إلى مفهومه المعرفي التجريدي لكي ننأى عن التأويلات الإيديولوجية ونقربه إلى مستواه الواقعي التفاعلي. وهنا نستطيع أن نقول أن التنمية المحلية هي خلق ديناميكية هادفة إلى التغيير نحو الأحسن في الأوضاع الراهنة من خلال تسخير وتفعيل كافة الإمكانيات والقدرات المتوفرة على مستوى الإقليم عبر إشراك مختلف الأطراف والفاعلين.

الكلمات المفتاحية: المنتخب المحلي؛ التنمية المحلية؛ التشاركية ؛ رأس المال الاجتماعي؛ ديناميكية.

Abstract: The concept of development has been used in several economic, social and political approaches, which led us to distance itself from ideological interpretations and bring it closer to its interactive, realistic level, harnessing and activating all the capabilities and capabilities available at the regional level through the involvement of various parties and actors.

Keywords: municipal deputy local; development; participatory; social capital; dynamism

* المؤلف المراسل: brahim.bouanani@univ-sba.dz

مقدمة:

أطلعتنا نتائج البحوث الميدانية من جهة، وخلاصة الدروس التاريخية للعديد من المجتمعات من جهة ثانية. أنه ليس شرطا أن تكون لديك موارد مالية ضخمة وقدرات تكنولوجية عالية وإمكانات مادية واسعة حتى تحقق تنمية. المهم أن تجعل من عناصر ومعطيات ما تملكه حتى ولو كان بسيطا وذا خصوصية تراثية تقليدية ولو في طابعها الغير مالي قوة استثمارية وتعرف كيف تجعل منها وتحولها إلى مادة ذات قيمة استهلاكية أو تبادلية على نطاق واسع ونستطيع أن نحصل من ورائها على تراكم لفائض قيمة متكرر. إذن عامل الحجم المادي للإمكانيات ليس الشرط الوحيد والأوحد لتحقيق التنمية ولكن عامل الاستعداد المعنوي للأفراد والإقرار الفعلي لهم سلوكا وممارسة بالممارسة والمساهمة والانخراط بكل فعالية في دائرة العملية التنموية والتوظيف الاستراتيجي والعقلاني لترسباتهم ومكوناتهم الاجتماعية والثقافية وإمكاناتهم الرمزية هذا هو المهم والأساسي.

وعليه يمكن أن يكون للقرار السياسي دور وتأثير في انطلاق مستويات وبرامج العملية التنموية من حيث جانبها المادي أو القانوني التشريعي لكن قوة هذا القرار تصبح عاجزة عن تحقيق أهدافها ورسم أبعادها وتحديد توجهاتها إذا ما تعلق الأمر بغاية وأسلوب دفع أفراد المجتمع إلى الاندماج والتفاعل بصورة ديناميكية مع مستويات وشروط العملية وجعلهم يقبلون ويتقبلون الدخول بكل قوة وبكل إمكاناتهم في دائرة المساهمة والمنافسة التي تشترطها مسألة التنمية ولهذا التحدي الكبير الذي يواجه إشكاليات البحوث في العلوم الإنسانية يتعلق بإيجاد إجابة علمية للأسئلة التالية:

- كيف يمكن أن نجعل أفراد المجتمع أطرافا فاعلة ضمن العملية التنموية؟
- كيف نجعل مشاركتهم جزءا مهما من العملية؟
- كيف ندفع بهم إلى الإقرار على دخول دائرة المنافسة والاستفادة من نتائج هذه العملية؟
- كيف نجعل قدراتهم وإمكانياتهم جزءا من العملية؟

طبعا الجواب لن يكون من خلال البعد الثقافي ولا الأسلوب الإيديولوجي عبر إنتاج خطابات وشعارات تهدف إلى تمرير رسائل ذات محتوى ثقافي تهدف مباشرة إلى التأثير

على مكونات وتوجهات العقل من حيث مجال الدلالة والمعنى حتى تشكل لدى هؤلاء صورة ثقافية ودلالة رمزية معنوية كل هذا غير كاف.

من جهة أخرى تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، فرغم أن المفهوم لطالما استعمل ببساطة لتأويل اللامركزية والاستراتيجيات التي تصب في إطار النهوض بالإقليم وكذا ضبط علاقته بالدولة، إلا أنه صار مجالا لقيام التوازنات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والشراكات المتنوعة، سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين أنفسهم(زكية أكلي،2002،ص92)

أي محاولة لمناقشة أي موضوع له صلة بمشروع التنمية المحلية تضع الباحث أمام مجموعة يمكن أن نقول أنها غير متناهية من الزوايا التي تفرض نفسها كعامل أو شرط لتحقيق التنمية المحلية لا سيما أن مشروع التنمية المحلية يعتبر حقلا تلتقي فيه بالضرورة مجموعة من المتدخلين من جهة ووفق مجموعة من المقاربات من جهة أخرى.

هذه الأرضية صنعتها الايدولوجيا اللامركزية التي أعطت البلدية مجموعة من الصلاحيات لتكون الراعي لمشروع التنمية المحلية وتكون نفسها أول مستفيد من نتائج هذا المشروع في الوقت ذاته بحيث" إن التنمية المحلية إستراتيجية مكانية، تغذيها الديناميكية الواسعة للامركزية، هي عملية داخلية"، وعليه فإلى جانب مجموعة القوانين والنصوص التي تحدد وتؤطر العملية التنموية محليا فإن للعامل البشري الدور الأساسي في توجيه هذه النصوص لصالحه، فالديناميكية المحلية تمثل عربون الديمومة والاستمرارية واستنساخ للمشاريع الفعل التنموي المحلي مثلما يدركه الفاعلين الاجتماعين على مستوى البلدية، فالتنمية المحلية هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان البلدية في أي مستوى من مستويات، من هذا المنطلق حاولنا أن نركز هذه الورقة في الإجابة على التساؤل التالي: لكل ديناميكية محرك، فباعتبار أن المجلس الشعبي البلدي (المنتخب) يمثل المحرك الأساسي لكل حلقات الحراك في إقليم البلدية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فكيف ينظر هذا المنتخب إلى مجموع البرامج الموضوعة تحت تصرفه ليحولها إلى مشاريع لخلق الفعل التنموي؟ من جهة أخرى هل يمتلك المنتخب من الصلاحيات والآليات ليساهم في قيادة وتأطير المشروع التنموي على مستوى

إقليميه؟ هل تسمح طبيعة المشاريع والبرامج التي وضعتها الدولة تحت تصرف البلدية برامج من شأنها أن تكون أداة في يد المنتخب لكي يخلق من خلالها الديناميكية التشاركية وفق المقومات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعة للإقليم؟

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات، نحاول الإحاطة على ثلاثة نقاط أساسية من أجل تحديد أنفسنا منهجا:

- أولا مفهوم التنمية المحلية.
- ثانيا المقاربة التشاركية والإقليمية كأهم مقاربتين في مشروع التنمية المحلية.
- ثالثا دور وطبيعة المساهمة التي يوفرها المنتخب في تجسيد المشاريع.
- رابعا مشروع الجزائر البيضاء كأداة لخلق ديناميكية الفعل التنموي المحلي.

1.مفهوم التنمية المحلية:

قبل التطرق إلى وضع تحديد معرفي لمفهوم التنمية المحلية والتعرف على العناصر الفكرية التركيبية التي تتشكل منها، نعتقد انه ينبغ علينا أن نكشف في مرحلة أولى عن الدوافع الأساسية والحيثيات التاريخية التي جعلت من هذا الموضوع نقطة اهتمام كبير من طرف الكثير من الباحثين والدارسين في العديد من التخصصات الأكاديمية بل إنه أصبح له أهمية واسعة وتواجد قوي على مستوى الخطاب السياسي وكذا الخيارات الإستراتيجية والتوجهات الاقتصادية الجديدة.

فعجز الأسلوب المركزي السياسي الذي اعتمدته الدولة الوطنية والمبني على الكيفية العمودية في توجيه وتفعيل العملية الاقتصادية والاستثمارات التنموية، جعل نتائج هذه العملية لا تحقق الغاية المرجوة هذا ما أظهرته النتائج السلبية لعملية التصنيع وإفرازاتها، سواء على مستوى المؤسسة أو المجتمع بشكل عام.

إذن هناك فشل فعلي في تحقيق تنمية شاملة متوازنة تحقق أهدافها بالنسبة لجميع المناطق السكانية والجهات العمرانية، فبدأت تظهر إلى الوجود الفوارق والاختلالات الهيكلية وحتى الاجتماعية مما حول بعض المناطق خاصة تلك الموجودة على أطراف المركز، إلى بؤر لتشكل وبروز مظاهر التخلف والفقر والتهميش والبطالة، كل هذا قد يدفع بالأهالي إلى الاحتجاج وعدم الرضا على نموذج الخيارات العامة التي يتبناها المركز بل إن هذا الاحتجاج قد يهدد توازن واستقرار النسق السياسي العام، أمام هذه الوضعية أصبح السياسي مضطر إلى إعادة النظر في خياراته واستراتيجياته

الاقتصادية والتنموية وجعله يتوجه نحو تفعيل أسلوب جديد يعتمد التنمية على مستواها المحلي جغرافيا، من خلال إشراك الفاعلين المحليين ضمن هذه العملية، وترك لهم حرية الاستغلال والتفعيل لقدراتهم وإمكانياتهم المحلية من أجل تحسين الواقع المعيشي العام لهم، من هنا حدث الانتقال من نموذج التنمية الوطنية الممركزة إلى نموذج التنمية المحلية غير الممركزة وأصبح ينظر للمسألة التنموية ليس على أنها خطة أو برنامج يتم التخطيط والتحضير له من طرف جهات فوقية بكيفية إدارية ممركزة، وإنما هي مسألة لها طابع الليونة والاختلاف حسب خصوصية الشروط والأهداف والأدوات التي تتوفر عليها كل منطقة. يقول Pierre zVelt في كتابه Des lieux et des liens التنمية المحلية ليست لا نمطا ولا نموذجا، هي تنمية بلا نموذج (Pierre Veltz, 2002, p104).

هذا الإطار التصوري يجعل التنمية المحلية بمثابة تعبير عن طابع باتريمونيالي الذي يتجاوز حدود العقلانية الضيقة أو القطاعية، من هنا فهي تستدعي أهدافا كيفية نوعية(Pierre Hamer, 1995).

سوف نعتمد في تعريفنا لهذا المفهوم على الخيار الإجرائي السوسيولوجي حتى لا ندخل في متاهات ابستيمولوجية معرفية وربما حتى إيديولوجية سياسية. سنحاول أن ننزل المفهوم من مستواه المعرفي التجريدي ونقربه إلى مستواه الواقعي التفاعلي للمجتمع.

نستطيع القول أن التنمية المحلية عبارة عن سيرورة من العمليات التي تشمل العديد من الميادين والمستويات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، هذه السيرورة لها طابع الديناميكية الهادفة إلى تحقيق تغير نحو الأحسن بالنسبة للأوضاع أو الوضعيات القائمة، كل هذا من خلال تسخير وتفعيل كافة الإمكانيات والقدرات المتوفرة على مستوى منطقة مكانية محددة وعبر إشراك وتفعيل كل أو معظم الأطراف الفاعلة داخل هذا الإقليم.

إذن التنمية لا تتحقق من خلال عدد المشاريع المبرمجة أو حجم الأموال والميزانيات المخصصة ولا حتى من خلال أهمية الإنجازات القاعدية المحققة وإنما من خلال جعل أطراف المجتمع المحلي بأنفسهم يتفاعلون مع ما يمكن أن يحدث داخل الإطار المكاني الذي ينتمون إليه سواء في مستوى الخيارات وتجسيدها أو مستوى النتائج وإفرازاتها.

التنمية المحلية إستراتيجية مكانية تغذيها الديناميكية الواسعة للامركزية، هي عملية داخلية (Mengin.J. et Masson G, sans date, p 21.).

من هنا تصبح مسألة المكان أو معطى الإقليم من حيث خصائصه وشروطه ومعطياته عامل أساسي لتحقق التنمية لأن هذه العملية تقع داخل حيزه الجغرافي والاجتماعي وهو الذي يتأثر بإفرازاتها ونتائجها كما وكيفا، المكان حسب أحمد بوقرموح يعبر عن الانتماء ويجسد هوية محلية جماعية تترجم من خلال الاشتراك في نفس القواعد والقيم المهنية (Ahmed Bouguermouhإن محاولة الإحاطة بمفهوم التنمية المحلية يضع الباحث أمام مجموعة من الزوايا المتداخلة، كل زاوية تستعرض المعنى الأقرب إليها من هيث الهدف والاديولوجيا والمقاربة، ومن أجل تحديد مفهوم موضوعي للتنمية المحلية نستعرض تعريف الأمم المتحدة عام 1956 الذي يعرف تنمية المجتمع المحلي "بأنه مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي في مجمله باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغير".

خلاصة القول يمكن اعتبار التنمية المحلية بمثابةسلسلة من العمليات المترابطة والمتناسقة التي تهدف إلى خلق مستويات عالية من الرفاهية والرخاء للفرد والمجتمع بشكل عام، إنها مرتبطة بضرورة تحسين شروط الحياة والعيش للأفراد من خلال خلق ديناميكية في مستوى ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو. ...هذه التنمية تتحقق عبر الاستغلال الأمثل والاستثمار الأحسن للإمكانيات والقدرات المتوفرة داخل المجتمع قصد إحداث تحول ونقلة نوعية وعليه تصبح عملية توظيف كل ما هو رأس مال اقتصادي أو بشري أو علمي أمر ضروري ينبغي أن يدخل في دائرة تحقيق هذه التنمية.

المفارقة بين مستوى البعد التقني والاجتماعي للتنمية:

حتى نفهم إشكالية التنمية من زاويتها السوسيولوجية ينبغي أن لا نتناولها فقط من زاوية الأهداف والنتائج بل ينبغي أن نتطرق إلى مسألة علاقتها بالمجتمع من حيث كيفيات حدوثها وطرق تجسيدها كعملية مجتمعية. لأنه متى كانت هناك تنمية كانت هناك ديناميكية داخل المجتمع على مستوى شروطه وأدواته الداخلية، كانت هناك حركية على مستوى مجموع القدرات والإمكانيات أكثر من هذا كانت هناك تصادمات ما بين الجديد والقديم، من هنا تصبح التنمية حالة للانتقال من وضعية السكون إلى

النشاط وإلى البناء، إنها حالة للانتقال من وضعية القديم إلى وضعية الجديد، كل هذا لا يتحقق إلا عبر تفكيك أنماط العلاقات التفاعلية وأشكال البناءات الاجتماعية القديمة مقابل بناء أنماط جديدة.

إن العملية التنموية من حيث شكلها التركيبي تتكون من بعدين أساسيين:

أ- **مستوى البعد التقني:** يتضمن ما يلي

- مفعله قوة الفاعل السياسي أو الإداري.
- موجهه قوة التشريع القانوني.
- مجسده قوة العامل المادي والمالي.
- قياسه كمي تراكمي.

ب- مستوى البعد الاجتماعي:

- مفعله قوة الفرد البراغماتي.
- مجسده ليونة العقد الاجتماعي.
- موجهه إرادة تعايش الجميع.

قياسه كمي

2.مقاربات مشروع التنمية المحلية:

1.2المقاربة التشاركية والمقاربة الإقليمية أهم مقاربتين في تجسيد الفعل التنموي:

لعل من أبرز مقومات التنمية المحلية هو التركيز على الإمكانيات المؤهلات المتوفرة في أرض الواقع لتكون المادة الأولية لعملية الفعل التنموي مع مراعاة البنية الاجتماعية والثقافية وهنا تتضح ضرورة المقاربة الإقليمية L'approcheterritoriale التي تركز من خلال جمع قاعدة للبيانات حول إقليم ما وفي مختلف القطاعات وفق مؤشرات للقياس والمقارنة مع الإقليم العام (وطنيا). من خلال هته المقاربة يمكن وضع خريطة اجتماعية واقتصادية للإقليم في يد صناع القرار والفاعلين في ميدان التنمية من أجل بناء مشروع تنموي يتوافق مع متطلبات الساكنة ويأخذ على عاتقه تحقيق الاستدامة من خلال مراعاة الأجيال القادمة.

من هنا يصبح معطى الإقليم من حيث خصائصه وشروطه ومعطياته عامل أساسي لتحقق التنمية لأن هذه العملية تقع داخل حيزه الجغرافي والاجتماعي وهو الذي يتأثر

بإفرازاتها ونتائجها الخطوط العريضة لهذه المقاربة من أجل دراسة الإقليم تتلخص في:

- نبذة تاريخية.
- التضاريس والمناخ
- السكان (الكثافة، هرم السن، النوع، السكن. ..).

الصحة (البنية التحتية والخريطة الصحية).

- التربية (البنية التحتية والخريطة التربوية.)
- التعليم العالي.
- الفلاحة (المساحة، المساحة المزروعة، الإنتاج الحيواني والنباتي...).
- الري (الربط بالشبكات، قدرة التخزين...).
- الاتصالات (البنية التحتية ونسبة الربط).
- الطاقة (الكهرباء والإنارة العمومية...).
- التشغيل والإدماج الاجتماعي (نسبة الاستفادة من برامج الدولة).
- الحركة الجمعوية.

أما المقاربة التشاركية فتمثل الفصل المهم في العملية التنموية محليا بحيث تتمثل هذه الأهمية في تنمية الإدراك لدى السكان بالمقومات المتواجدة حولهم وكذا تنمية الإدراك لديهم بضرورة الفعل الجماعي سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ، إن المقاربة التشاركية تعتبر أهم مبدأ تقوم عليه مشروع التنمية المحلية إذا أراد لنفسه النجاة والديمومة.

2.2خصوصية التوجه البحثي لعلم الاجتماع:

المعطى المعرفي الأولي الذي نمتلكه هو إجماع الكثير من الأخصائيين في العلوم الإنسانية على أن نجاح أي عملية تنموية مرهون بالاهتمام والتركيز على المستوى الكيفي من العملية والذي تحدثنا عنه سابقا وبتعبير أدق مشروط ومرتبط بالاستثمار فيما هو رأس مال بشري أي فيما هو قدرات واستعدادات فكرية وثقافية وإمكانات سلوكية وممارساتية وبكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى ودلالة نظرية وإجرائية وبكل ما يحتويه من جوانب تعليمية وتكوينية وتربوية وبكل ما يمسه من أطر مؤسساتية اجتماعية وأكاديمية.

لكن تبقى مسألة الوصول إلى تجسيد هذا التوجه والخيار غير ممكن ويبقى الأمر مجرد خطاب إذا لم يتم مسبقا الإجابة على السؤال المحوري المتعلق باستفهام أي نموذج من الفرد ينبغي أن ينتج؟ وهذا الأمر يبقى على عاتق العلوم الإنسانية قبل الانطلاق في التفكير حول بلورة مستويات وأبعاد مشروع الاستثمار فيما هو رأس مال بشري بتعبير آخر ينبغي أولا تحديد الإطار أو المنطلق الفلسفي والإجرائي الذي سوف يتحدد ويتوجه بموجبه ذلك المشروع، ينبغي أن نتعرف على خصائص وخصوصية هوية نموذج الفرد الذي سوف ينتجها، ما هي توجهاته الفكرية؟ ما هي منطلقاته العقائدية؟ ما هي إمكانياته لنقل كيف يفكر؟ كيف يتحرك؟ كيف يبني علاقاته مع الآخرين؟ كيف يتعامل مع معطيات وتحديات الواقع؟ بشكل عام ما هو نموذج الفرد الذي إذا ما حققناه يمكن أن يدخل ضمن دائرة العملية التنموية بكل فعالية وديناميكية وبالتالي تتحقق الأهداف والنتائج المتوقعة، الإجابة على هذه الاستفهامات سيمكننا أيضا من الإجابة على استفهام آخر ألا وهو أي نموذج من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والتربوية والتعليمية ينبغي أن نؤسس؟

تطلعنا مراجع تاريخ الأفكار السياسية في محتواها ومضمونها الفلسفي أو الأنتروبولوجي أن مستوى البعد الحيواني والغرائزي لدى الإنسان حقيقة تاريخية لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاوزها أو حتى نفيها إذا تعلق الأمر بضرورة قيام متشكل الاجتماع البشري والسياسي وأن محركها ودافعها العام كان وسيظل دائما هو البحث عن الفائدة والربح أو لنقل تحقيق البقاء ولو على حساب الآخر. من هنا يصبح منطلق التفكير السوسيولوجي هو هذه المسلمة التاريخية الاجتماعية التي تكشف لنا حقيقة الإنسان في ثنائيته بين الخير والشر ما دام أن المنطق الداخلي الذي يحرك ويشغل أي لعبة أو علاقة تفاعلية هو دافع البحث عن تحقيق الربح سواء كان ماديا أو رمزيا، سواء في علاقته بالموضوع أو بالفاعل، سواء في ارتباطه الزمني الدنيوي أو الغيبي الأخروي.

من هنا أعتقد أن تحيق ونجاح العملية التنموية مرتبط بعلاقة إنتاج الفرد البراغماتي سلوكا وممارسة وليس فقط شعورا واعتقادا. نموذج الفرد الذي يريد الوصول إلى الفائدة مقابل دخوله العملية التنموية ومساهمته في تحقيق جوانبها وفق ما لديه من إمكانيات وما يشغله من موقع.

ليس البراغماتية بالمفهوم العام الفلسفي لها ولكن بالصورة التي نجدها في العمليات الاقتصادية التي يتم بموجبها تحقيق الربح فتحدث على إثر ذلك تحول في السلوكات والانطباعات وتدفع إلى الاستمرار في تحسين وتوسيع مستوى المردودية كما وكيفا.

هنا يأتي دور ومهمة العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع بشكل خاص لبلورة وتوجيه البحوث والدراسات الميدانية نحو الكشف أولا عن خصائص وخصوصيات هذا النموذج من الفرد وفهم موقع وقوة العوائق التي تتضمنها أنماط العلاقات السابقة وأنساق التكوينات والتركيبات الاجتماعية الأولى التي تمنع من حدوث النقلة ومن تجاوز القديم ليس إلغاء بل توظيفا واستثمارا إيجابا فيه، وثانيا تحديد خصائص وخصوصيات أنماط العلاقات التفاعلية الجديدة ومستويات قوة وفعالية أهدافها وجدية منطلقاتها.

مهمة علم الاجتماع كمهنة كما حددها "بيار بورديو" في هذا الجانب من الطرح ينبغي أن تتحدد في البحث عن الشروط والمنطلقات التي تؤسس لإنتاج نموذج الفرد البراغماتي الذي تتحقق براغماتيته من خلال مشاركته الفعالة في خطوات ومراحل العملية التنموية ومن خلال قناعته بقبول تعايش براغماتيته مع باقي البراغماتيات الأخرى المتواجدة داخل المجتمع. ينبغي البحث في الطرق والكيفيات التي يمكن أن يساهم عبرها الفرد والبحث في المعوقات التي تمنع تشكل هذا النموذج، إذن المشكل ليس في مستواه التقني لأن الاعتقاد في ذلك يدفعنا إلى مغالطة التحديث السلبي بالمعنى الذي أشار إليه "هشام شرابي" في دراسته حول العلاقات الأبوية داخل المجتمعات العربية.

لكن تجليات هذا النموذج من الفرد على مستوى الواقع بصورة من ينتج الفعل العقلاني (ماكس فيبر) أي كيفية الفرد الفعال القادر على المساهمة والمشاركة في كل ما هو عملية تنموية من زاوية محددة وحسب موقعه وإمكانياته ودون إقصاء أو رغبة في التوجه إلى وضعية الاحتكار والهيمنة حتى يتحقق ما أسماه "ميشال كروزيي" بالنظام الفعل الجماعي. كل هذا يحتاج إلى وجود نوع من الضمان يلتقي حوله الجميع ويؤسس إلى كل ما تحدثنا عنه وعلى أساسه تبنى مختلف أنماط العلاقات التفاعلية في إطارها الرسمي ما بين الأفراد والمؤسسات، إنه مبدأ التعاقد كعلاقة للتوافق والتقارب ما بين

الطرفين تسمح لهم بالدخول في مشاركة متبادلة وتتحدد بموجبه الشروط والأهداف من حيث الحجم والكيف مساهمة أو استفادة من عائدات هذا التعاقد.

التعاقد يصبح آلية لتفعيل القدرات والإمكانيات الفردية والجماعية وتأطيرها ضمن علاقة للشراكة. مبدأ التعاقد يؤسس للتعايش ما بين الجميع مهما كانت تناقضاتهم الاجتماعية والطبيعية ويؤسس للمجتمع المنظم وللاستقرار والحركة الديناميكية الشاملة.

3.2مساهمة المنتخب المحلي في خلق ديناميكية لتحقيق مشروع التنمية المحلية:

1.3.2 البعد النظري لمفهوم التمثيل السياسي:

تفرض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة مدخلا تحليليا يُفرّق بين أشكال التمثيل السياسي ومضمونه ضمن مجال سياسي يكون معبرا أكثر عن التساؤلات المحورية التي يثيرها الواقع الاجتماعي والسياسي. وهو عملية مطلوبة خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع السلطة وتنظيمها وتسييرها. ومن هنا فلا يجب النظر إلى المفهوم من خلال الأجهزة فقط، لأننا عند ذلك نتكلم عن الحكومة أو السلطة التنفيذية التي تنوب عنها نخبها. والتمثيل السياسي أكبر من هذا، إنه مفهوم يتعلق بالسيادة والشعب والأمة والحق والقانون والنخب، فلسفته تتعدى المفهوم الإجرائي في ممارسة السلطة.

بناءا على ذلك وانطلاقا من هذا التحليل، يمكن أن يُعرّف مفهوم التمثيل السياسي على أنه آلية الترابط السياسية التي تقيمها العلاقة بين الحاكم والمحكومين. أو آلية التفاعل القانوني والسياسي المشترك الذي تحدثه كل من الدولة والمجتمع المدني في علاقتهما مع الفئات الاجتماعية القابعة تحت سلطة البيروقراطية السائدة ومجموع الإجراءات والقواعد القانونية المنظمة والمسيرة لمجموع العمليات الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتظهر طبيعة التمثيل السياسي هنا إلا من خلال العلاقة التي تقيمها كل من الدولة ووسائط المجتمع المدني مع الفئات الاجتماعية. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلاّ الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلا بمشاركة المجتمع المدني.

2.3.2 علاقة التمثيل السياسي بالتنمية:

تعتبر البلدية في القانون البلدي (2012)، هي الجماعة القاعدية للدولة. تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة... وتشكل إطار مشاركة المجتمع في تسيير الشؤون العمومية. فهي تمارس صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخول لها، كإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.... فالمجلس الشعبي البلدي قانونا يبادر بكل عملية، ويتخذ كل إجراء الذي من شانه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي. ومن هنا، فإذا اعتبرنا أن عملية التنمية هي ظاهرة اجتماعية، تخص المجتمع بكامله، فهي كذلك وخصوصا عملية مرتبطة أساسا بالممثلين السياسيين على مستوى البلدية (المجلس البلدي).

الممثل السياسي، هم السياسيين المنتخبين على مستوى البلدية، والمسمى قانونا بالمجلس الشعبي البلدي. متكون أساسا من رئيس المجلس، والذي هو رئيس البلدية، ونواب (حسب العدد) ورؤساء اللجان1 وأخيرا الأعضاء. أدخل تمثل البلدية كما قلنا سابقا الأرضية الأولية لتجسيد أي مشروع للتنمية مهما كانت طبيعته ومهما اختلفت الجهة المكلفة بانجازه ومهما كانت الايدولوجيا التي خططت له، إلا انه التنمية المحلية لا تتحقق من خلال عدد المشاريع المبرمجة أو حجم الأموال والميزانيات المخصصة ولا حتى من خلال أهمية الانجازات القاعدية المحققة وإنما من خلال جعل الإطراف المحلية تتفاعل محليا في مستوى الخيارات والنتائج والإفرازات.

خاتمة:

من هنا يمكن أن نقول أن هناك متلازمة شرطية في تجسيد الفعل التنموي المحلي وهي أن المنتخب المحلي إذا لعب دوره في تفعلي ومرافقة وتحريك الفعل التنموي يكون بذلك قد خلق ديمناميكية تحقق الديمومة والاستمرارية لعملية التنمية المحلية، أما إذا اكتفى بالدور الإداري فإن تدخله سوف يقتصر على تمرير المخططات المملية من المركز وبهذا تفويت فرصة استعمال برامج الدولة في خلق الدينامكية المرجوة محليا.

إن الخطاب السياسي لا يفوت أي فرصة في التصريح والإشادة بحجم الأغلفة المالية وكذا عدد الانجازات القاعدية، ولا أحد يستطيع أن ينكر هذه الأرقام، إلا أن استعمال واستغلال هذه المبالغ وفق إستراتيجية محلية مدروسة إقليميا من أجل استنساخ برامج تنموية محلية تحقق الاستدامة والاستمرارية يبقى على عاتق المنتخب المحلي.

رغم أن التركيبة التي تصل إلى صفة التمثيل المحلي على مستوى المجالس الشعب البلدية متحكم فيها ساءا من طرف قانون الانتخابات وكذا نزاهتها ومن طرف قانون البلدية، فيبقى له مجال واسع للتدخل والمساهمة في وضع استراتجيات التنمية المحلية.

في هذه الدراسة نولي الاهتمام الأكبر إلى الجواب على السؤال الذي طرحناه وهو كيف يرى هذا المنتخب البرامج التنموية للدولة، ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل وانطلاقا من الميدان المتوفر لدينا اخترنا برنامج الجزائر البيضاء الذي تمنحه وكالة التنمية الاجتماعية إلى البلديات من خلال مديريات النشاط الاجتماعي.

حاولنا أن نشرح برنامج الجزائر البيضاء الذي يندرج تحت إطار مشاريع الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة. تتلخص فلسفته في أمرين أحدهما اجتماعي عن طريق توفير اليد العاملة والتغطية الاجتماعية والثاني اقتصادي بخلق مقاول صغير بكفاءة في ميدان المقاولاتية.

تنمح مشاريع بيئية لمجموعة من الشباب يوضعون تحت تصرف مقاول صغير حيث يتم مرافقته في جميع مراحل إنشاء بطاقة الحرفي إلى تصريح العمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي مرورا بإعداد الوضعيات المالية. فيصبح بعد سنة مقاولا صغيرا محيطا بخبايا الأروقة الإدارية التي لها صلة بالمقاولاتية بشكل عام.

الأمر الايجابي في هذا البرنامج هو أن المقاول الصغير من يشترط أن يكون من المقيمين بالبلدية وكذا العمال، فيعد مرور سنة أي أربعة عقود (كل ثلاثي) يصبح للبلدية شخص واحد على الأقل مؤهل ليكون مقاولا. حيث على سبيل المثال استفادة ولاية سيدي بلعباس من 425 برنامج منذ 2007 إلى 2016.

إن إدراك المنتخب المحلي لفلسفة هذا المشروع يجعل منه يفكر كيف يدرج نتائج هذا البرنامج في سيرورة العملية التنموية من خلال مواصلة مرافقه المقاولين الصغار ليصبحوا مقاولين كبار يساهمون في العملية التنموية بشكل أكبر لا سيما أن هؤلاء المقاولين يملكون تحفيزات على مستوى البرامج الأخرى.

و من خلال محاولتنا لمعرفة دوور هذا المنتخب في تنفيذ برنامج الجزائر البيضاء تطرقنا بالمقابلة لمجموع الإطارات المكلفة ببرامج وكالة التنمية الاجتماعية على مستوى البلديات حيث أعطتنا النتائج ثلاث أصناف من المنتخبين:

- منتخبون لا يعيرون هذا البرنامج أي اهتمام نتيجة عدم معرفتهم به لنقص التحسيس والتوعية.
- منتخبون لا يبحثون عن هذا المشروع حتى يمس شخص من معارفهم أو أقربائهم.
- منتخبون يحاولون أن يستفيدوا من البرنامج لمجرد خلق نوع من التوازن الاجتماعي من خلال خلق مناصب شغل ولو مؤقتة.

فئة قليلة جدا من المنتخبين الذي يفهمون فلسفة البرنامج ويدركون انه يمكن استغلاله في التنمية المحلية. أما من خلال مقابلتنا لإطارات مديرية النشاط الاجتماعي، فوجدنا أن عددا من المستفيدين قد استفادوا من برنامج TUP HIMO الذي استفادة الولاية بحوالي 535 مشروع من 2006 إلى 2018، وحتى برامج أخرى لكنهم يعتبرون قليلون بالنسبة للعدد الإجمالي إلى جانب عدم مرورهم في هته الاستفادة بالبلدية أي لا يوجد تدخل من طرف المنتخبين.

كما أشار معظم الإطارات أن نظرة المنتخب لهذا المشروع نفسها نفس نضرته للمشاريع الوكالة الأخرى مثل منحة المسنين أو الإمراض المزمنة. ..

و من هنا، نستنج أنه في الإجمال، المصلحة الشخصية للمنتخب هي ما يجله يبحث ويقترب من عملية انجاز المشروع، وليست النظرة التنموية التي يوفرها المشروع من خلال إرساء الفكر المقاولاتي لدى شباب المنطقة.

المراجع:

- -ملاوي احمد ابراهيم (2008)، اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني.
- آكلي زكية، فريدة كافي، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، عدد خاص.
- -Hamer Pierre (1995), Les hypothèses les plus probantes quant aux facteurs de réussite en matière de développement local, In revue Politique et management public, vol 13 N° 04.
- Mengin.J. et Masson G, Guide de développement local et du développement social, ed l'harmattan, 1985.
- -Veltz Pierre (2002), Des lieuxt des liens, ed de l'arbre.
- -Bouguermouh Ahmed, Revue Insaniyat/انسانيات, Territoireslocaux, milieuxetdéveloppement en Grande Kabilie.
- Agence de DéveloppementSocial(ADS), AnnexecheAlgérie et TUP-HIMO 2013.